جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان / كلية التربية

بحث تخرج بعنوان

مشكلة الموصل

١٩٢٤-١٩٢٦

بحث تقدم به الطالب

زين العابدين عبد حنون

إلى مجلس كلية التربية / جامعة ميسان وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في التاريخ

بأشراف

م. د إكرام فارس غانم

١٤٤٦هـ ميسان ٢٠٢٥م

﴿ يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

(سورة المجادلة/ آية ١١)

الاهداء

الى النور الذي ينير لي درب النجاح

(أبي)

الى من أضاءت لي طريقي نبع الحنان

(والدتي)

الى اغلى ما أملك في هذه الحياة

(أخوتي)

الى من صدقوا معي . . اصدقائي الاحبة ، نعم الاصدقاء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع . . ومن الله التوفيق

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بعظيم ذاته وجميل اسمائه وصفاته ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على حبيبة المختار وآل بيته الاطهار المنتجبين الابرار وأصحابه الاخيار ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين ....

أما بعد ..... لا يسعني في هذا المقام وقد انهيت هذا البحث الا ان اتقدم بعميق شكري وخالص تقديري الى السيد رئيس قسم التاريخ المحترم الاستاذ الدكتور (محمد حسين زبون)، وأمتناني للدكتورة المشرفة على البحث (اكرام فارس غانم) لمتابعتها العلمية ولأبدائها الآراء والملاحظات التي كانت عاملا مهماً في اتمام هذه الدراسة .. كما اقدم شكري وامتناني الى جميع اساتذة قسم التاريخ الذين تتلمذهُ على ايديهم طيلة أربع سنوات فأتمنى لهم التوفيق ....

قائمة المحتـــــــــويـــــــات

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
آية قرآنية	أ
الاهـــداء	ب
الشكر والامتنان	ج
المقدمـــــة	١-٢
المبحث الاول : الاحتلال البريطاني للعراق وظهور مشكلة الموصل	
اولاً: الاحتلال البريطاني لولايتي البصرة وبغداد	٣-٦
ثانياً : الاحتلال البريطاني للموصل	٦-٧
ثالثاً : الادارة البريطانية في الموصل	٧-٨
رابعاً: موقف الحركة الوطنية من مشكلة الموصل	٨-١٠
المبحث الثاني :مشكلة الموصل في الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية (١٩١٦-١٩٢٤)	
اولاً: الموصل في اتفاقية سايكس بيكو عام (١٩١٦)	١١-١٣
ثانياً :معاهدة سيفر ومشكلة الموصل	١٤-١٥
ثالثاً : مشكلة الموصل في مؤتمري لوزان	١٥-١٨
رابعاً : مشكلة الموصل في معاهدة لوزان عام (١٩٢٣)	١٨-٢٠
خامساً :مشكلة الموصل في مؤتمر القسطنطينية	٢٠-٢١
المبحث الثالث : التسوية النهائية لمشكلة الموصل	
اولاً: عرض مشكلة الموصل على عصبة الأمم	٢٢
ثانياً : تشكيل لجنة دولية للتحقيق في مشكلة الموصل	٢٢-٢٤
ثالثاً : عرض تقرير اللجنة على عصبة الأمم	٢٥-٢٩
رابعاً: قرار عصبة الأمم بشأن مشكلة الموصل	٣٠-٣١
الخاتمة	٣٢
قائمة المصادر	٣٣-٣٤

المقدمة

المـقدمـــــة

كانت ولاية الموصل من ضمن الأراضي التابعة للسلطة العثمانية لعدة قرون قبل أن تنهار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، في هذا الفترة تحديدًا، والتي سنتناولها في البحث من (١٩٢٤- ١٩٢٦) تميزت الموصل بحكم شبه ذاتي وبشخصية محلية واضحة المعالم، وكانت بحكم موقعها الجغرافي أكثر مدن العراق اتصالا بالشام، وكانت تحتفظ بهوية ثقافية مختلفة عن العراق وتركيا إن كانت باللغة أو التاريخ أو التراث، لقد استمرت الموصل في محاولاتها الرامية للاستقلال خاصة بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨-١٩١٤) ويفتخر الموصليون في تراثهم واعتزازهم في بيئتهم.

بدأت مشكلة ولاية الموصل مع اتفاقية سايكس بيكو التي حددت النفوذ في غرب آسيا وقسمت الأراضي التي كانت تتبع الدولة العثمانية، حددت الاتفاقية الولايات العربية العثمانية خارج شبه الجزيرة إلى مناطق تسيطر عليها بريطانيا ومناطق أخرى تسيطر عليها فرنسا، فخصصت الاتفاقية لبريطانيا فلسطين والأردن وجنوب العراق ومنطقة صغيرة تشمل موانئ حيفا وعكا للسماح بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، أما فرنسا فسيطرت بموجب الاتفاقية على جنوب شرق تركيا وشمال العراق الموصل وسوريا ولبنان) . في أغسطس (١٩٢٠) تم التوقيع على معاهدة سيفر لإنهاء الحرب لكن العثمانيين احتجوا على بريطانيا لسيطرتها على الموصل بشكل غير قانوني، حتى عند التوقيع على معاهدة لوزان ١٩٢٣ أعرب العثمانيون عن احتجاجهم لسيطرة الإنكليز على الموصل بشكل غير قانوني، لكن فيما بعد عرف أنه اتفاق بين الإنكليز والفرنسيين تسمح بموجبه بريطانيا لفرنسا بالسيطرة على أنطاكية وعدم معارضة فرنسا في طردها الملك فيصل بن الحسين من حكم سوريا.

كانت مشكلة الموصل من المشاكل الدولية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية وقد شغلت الرأي العام الرسمي والشعبي

ولأهمية مشكلة الموصل في تاريخ العراق المعاصر وقع اختيارنا عليها لموضوع بحث التخرج.

ولمتابعة هذه المشكلة فقد اقتضت خطة البحث تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وقد حمل المبحث الأول الاحتلال البريطاني للعراق وظهور مشكلة الموصل وسلط المبحث الثاني الضوء على مشكلة الموصل في ظل الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية خلال الحقبة التاريخية الممتدة بين عامي (١٩١٦ – ١٩٢٤)، أما المبحث الثالث قد تضمن التسوية النهائية لمشكلة الموصل .

وقد اعتمدت على ما توفر من مصادر كان أبرزها كتاب (مشكلة الموصل) للمؤلف فاضل حسين وذلك لوفرة المعلومات الكافية عن الموضوع، وكتاب (العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا) للمؤلف أحمد رفيق البرقاوي، الذي اعطانا معلومات مهمة عن هذه المشكلة وكتاب (تاريخ العراق السياسي) للمؤلف عبد الرزاق الحسني، وكتاب دراسة العراق المعاصر للمؤلف زكي صالح، وكتاب نشأة العراق الحديث للمؤلف هنري فوستر للمعلومات الوافية في تلك المصادر التي تم الاستفادة منها في كتابة البحث.

وبخصوص منهجية البحث فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي في الوصول إلى خلاصة موجزة عن نتيجة ما يسمى بمشكلة الموصل.

وفي النهاية أرجو أن اكون قد وفقت في كتابة البحث ومطبقاً لما تعلمته من اساتذتي في كيفية كتابة بحث علمي يتوخى منه الفائدة والحقيقة التاريخية .

هذا ومن الله التوفيق

المبحث الاول

الاحتلال البريطاني للعراق

وظهور مشكلة الموصل

المبحث الاول

الاحتلال البريطاني للعراق وظهور مشكلة الموصل

أولاً: الاحتلال البريطاني لولايتي البصرة وبغداد :

سارت الحملة البريطانية في يوم ١٦ تشرين الأول ١٩١٤ بعد أن أقلعت من بومباي إلى الخليج العربي، ووضع إدارتها تحت إشراف حكومة الهند، بقيادة الجنرال ديلامين (W. S. Delamain)، وكان السير برسي كوكس يرافق الحملة من الهند بصفته رئيساً للحكام السياسيين، ومن ثم تحركت من البحرين في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩١٤ متجهة نحو الفاو وتمكنت من احتلالها[١].

تقدمت القوات البريطانية باتجاه البصرة، وبنهاية شهر تشرين الثاني كانت المدينة قد سقطت بأيدي البريطانيين، وكانت الحكومة البريطانية في الهند قد خططت مسبقاً لهذه العملية على أنها خطوة احترازية لحماية مصالحها في الخليج العربي[٢].

بعد ذلك بدأت القوات البريطانية بالتوجه شمالاً فتمكنت من احتلال القرنة في (٩ كانون الأول عام ١٩١٤) وفي (١٢ نيسان عام ١٩١٥) احتلت القوات البريطانية الشعيبة بعد معركة فاصلة مع العثمانيين والقوات العراقية الشعبية والتي كان يقودها رجال الدين[٣].

---

(١) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، ط١ ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٨.
(٢) محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، بيروت ، ١٩٢٥، مج١، ص١٢٧.
(٣) سليم حسين ياسين، محاضرات غير مطبوعة القيت على طلبة المرحلة الثالثة في قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، السنة الدراسية ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ص ٢.

وزحفت القوات البريطانية نحو العمارة فاحتلتها في وفي (٣ حزيران ١٩١٥) ، والناصرية في (٢٥ تموز) من السنة نفسها وهكذا سيطر البريطانيون على المثلث الجنوبي الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية[١].

بعد هذه الانتصارات أخذت بريطانيا تفكر جدياً في ضم ولايتي بغداد والبصرة إلى الإدارة الهندية مباشرة ولذلك قامت بتعيين نيكسون (Nixon) قائداً عاماً للحملة في العراق في (٩ أبريل عام ١٩١٥) و أذنت له الحكومة البريطانية بالتوجه لفتح بغداد[٢].

وكان أقدم ما ورد في هذا الصدد برقية خصوصية بعثها السير بيرسي كوكس بوصفه الضابط السياسي الأول في الحملة، يخبر فيها حاكم الهند برأي القائد العام للقوات البريطانية في العراق المتعلق بترجيح التقدم لاحتلال بغداد[٣].

تقدمت الحملة البريطانية بمحاذاة نهر دجلة واضطر الأتراك إلى إخلاء مدينة الكوت فدخلتها الجيوش البريطانية في (٣٠ أيلول عام ١٩١٥) ثم تقدمت نحو بغداد وفي منطقة سلمان باك وقعت معركة حاسمة بين الجيوش البريطانية والجيوش العثمانية وتمكن العثمانيون من أجبار الجيوش البريطانية إلى التراجع إلى مدينة الكوت وظل الجيش البريطاني محاصر في الكوت[٤].

حلت بالقوات البريطانية هزيمة كبيرة واضطروا إلى التسليم للعثمانيين في (٢٩ نيسان) بعد حصار شديد دام خمسة أشهر، وقد خسر البريطانيين قوتهم البالغة (١٣٣٩)عسكري ولم يستطيعوا التقدم مرة أخرى لاسترجاع الكوت إلا في نهاية عام (١٩١٦)[٥].

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، العراق في التاريخ عهد الانتداب ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٣،ص٦٦٣.
(٢) احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢ – ١٩٣٢)، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠، ص١٤.
(٣) زكي صالح، دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرسالة، بغداد، ١٩٥٣، ص١٠.
(٤) سليم حسين ياسين ، المصدر السابق، ص٢.
(٥) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص ٦٦٣.

كان لهزيمة الجيوش البريطانية في الكوت أثر شديد على الحكومة البريطانية التي شكلت لجنة للتحقيق في أسباب الهزيمة وقد تبين منها أن القائد العام للجيوش البريطانية في العراق السير نكسن كان يتقدم نحو بغداد دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة ودون دراسة للأوضاع العسكرية وعليه عينت الحكومة البريطانية قائداً جديداً للجيش البريطاني في العراق هو السير ستانلي مود (Sir Stanley Maude)[١].

كانت بريطانيا عازمة على الاستيلاء على بغداد مهما كلف الثمن لأنها كانت تخشى من روسيا واحتمال استيلاء الجيش الروسي على بغداد من جهة الشرق أو الشمال ثم ان اتفاقية سايكس بيكو السرية عام ١٩١٦ قد منحت بريطانيا المنطقة الواقعة بين بغداد والبصرة وعليه أمرت القائد مود بالتقدم نحو بغداد، وقد تمكن الجنرال مود من احتلال بغداد في (١١ آذار عام ١٩١٧) وفي ١٧ آذار من العام نفسه أصدر الجنرال مود تصريحاً إلى أهالي بغداد تضمن ان الجيش البريطاني لم يدخل من العراق وأرضه فاتحاً بل محرراً وكان يهدف من هذا التصريح هو إرضاء الشعب العراقي ويذكر العراقيين فيه بأن مصالحهم قد ارتبطت بالمصالح البريطانية ودعاهم إلى مساندة ممثلي بريطانيا الذين سوف يتولون إدارة بلادهم وطمأن العراقيين في ذلك التصريح بضمان حرية التجارة في العراق[٢].

إن احتلال البريطانيين لبغداد كان بمثابة خطوة أولى في طريق احتلالهم للعراق، فتقدمت القوات البريطانية واستطاعت احتلال سامراء في (٢٢ نيسان عام ١٩١٧) وقوة أخرى احتلت الرمادي في (٢٩ أيلول عام ١٩١٧) واستمرت بعد ذلك في احتلال المدن فاحتلت تكريت في (٦ تشرين الثاني ١٩١٧)[٣].

---

(١) سليم حسين ياسين ، المصدر السابق، ص٣.
(٢) شكري محمود نديم ، حرب العراق (١٩١٤- ١٩١٨) ، ط٥، بغداد ، ١٩٦٦، ص١١٤.
(٣) احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص١٦.

وفي أواخر صيف عام (١٩١٨) ، تمكنت تلك القوات من احتلال كركوك وتدمير الجيش السادس العثماني دماراً فعلياً[١].

انتزعت القوات البريطانية مدن العراق الواحدة تلو الأخرى، ولما أعلنت هدنة مودرس (Mudros) في (٣٠ تشرين الأول من عام ١٩١٨) كان الجيش البريطاني على مسيره ببضع كيلومترات من الموصل جنوباً ، فتقرر أن يشغل الموصل شغلاً عسكرياً، دون أن يحتلها احتلالاً[٢].

ثانياً : الاحتلال البريطاني للموصل:

تقدمت الجيوش البريطانية بقيادة الجنرال وليم مارشال (William Marshall) الذي خلف الجنرال مود بعد وفاته بمرض الكوليرا في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٧، واحتل الشرقاط قبل إعلان الهدنة، تسلم الجنرال مارشال أمراً من وزارة الحربية البريطانية في التقدم استناداً إلى فحوى المادة السابعة من شروط الهدنة فزحف إلى الموصل واحتلها في اليوم السابع من تشرين الثاني، على الرغم من احتجاج القائد العثماني علي إحسان باشا الذي اعتبر الاحتلال مخالفاً لشروط الهدنة[٣].

بعد مفاوضات دامت عدة أيام بحث فيما إذا كان المطلوب من علي إحسان باشا أن يستسلم بموجب شروط الهدنة أم لا، وصلت من استانبول أوامر إجلائه، فاحتلت القوات البريطانية الموصل ورفع العلم البريطاني في السراي يوم (٨ تشرين الثاني ١٩١٨) ، وفي العاشر منه ترك المدينة علي إحسان إلى نصيبين وتسلم مقاليد الأمور العقيد ليجمن (Leachman) كأول حاكم سياسي في منطقة الموصل[٤].

---

(١) تشارلز تريب ، المصدر السابق، ص٦٩.
(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ط٦، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩، ج٣، ص٣٣٠.
(٣) زكي صالح، المصدر السابق، ص١٢.
(٤) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط ، ط١، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٤٩، ص٦٨.

وهكذا انتهت الأعمال العسكرية بعد أن امتدت زهاء أربع سنوات وخضع العراق للإدارة البريطانية وقد كلف احتلال العراق البريطانيين خسائر فادحة قدرتها المصادر البريطانية بحوالي مائة ألف قتيل وجريح، هذا فضلاً عن الخسائر المادية الهائلة، لهذا يمكن القول إن العراق كان من الجبهات الأساسية التي استنزفت العدد الكبير من الرجال والمال الوفير[١].

ثالثاً: الإدارة البريطانية في الموصل:

حافظت الإدارة البريطانية على تشكيلات الإدارة العثمانية في الولاية، فحل معاون الحاكم السياسي محل قائمقام القضاء، وأدمجت الإدارة المالية جرياً على القاعدة التي اتبعتها الإدارة البريطانية في الجهات الأخرى، فقسمت كل منطقة من الوجهة المالية إلى نواح يشتغل في كل منها مأمور مال عربي، ويتبع المأمورون أجمعهم مدير المال الذي يشتغل في مركز المنطقة، ففي نهاية ١٩١٩ عُيّن حسن بك مدير السنية في عهد الأتراك مفتشاً للمالية في المنطقة، وقد اشغل هذه الوظيفة بصورة مؤقتة لمدتين قصيرتين أحد معاوني الحكام السياسيين[٢].

كانت الموصل في أيام الحكم العثماني مركزاً لإدارة السنية في جميع أنحاء العراق، وان أملاك السنية تابعة لإدارة السنية الخاصة التي كانت تراجع استانبول مباشرة من دون أن تتصل بإدارة الولاية بشيء، ولأجل أن يتسنى للمأمورين البت في القضايا الصغيرة فيمحلها فقد منحوا في الموصل وتلعفر صلاحية الحكام من الدرجة الثالثة فكانت تجربة ناجحة بوجه عام[٣].

وفي جهات منطقة الموصل وخاصة السهول التي تكون القرية فيها لا القبيلة هي وحدة المجتمع، كان المختارون هم الذين يقومون بالدور الإداري الفعال، فقد كانوا

---

(١) إبراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٨٩، ص١٥.
(٢) المس بيل، المصدر السابق، ص٧٧.
(٣) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال الى الاستقلال ،ط٣، مطبعة العاني ، بغداد ، ص٤٣.

هم المسؤولين عن حفظ الأمن والنظافة في قراهم، وعن تسوية النزاعات بموجب العدالة والعرف، وعن اكتشاف المجرمين في القضايا الخطيرة، وعن تنفيذ أوامر الحكومة ، وعن تأمين حاجات موظفي الحكومة وسلامة المسافرين والقوافل الذين يبيتون ليلتهم في القرية[١].

رابعاً: موقف الحركة الوطنية من مشكلة الموصل:

مارست الحركة الوطنية دوراً مهماً في الدفاع عن الأرض العراقية ومقاومة الادعاءات العثمانية، وأصدرت الأحزاب السياسية، وبخاصة أحزاب الموصل، بيانات أثبتت فيها بالأدلة التاريخية والجغرافية والبشرية عروبة الموصل وأشارت إلى مظالم العثمانيين ضد الشعب العربي خلال السيطرة العثمانية، وخرجت مظاهرات تهتف فلتحيا الموصل عراقية عربية، ولتسقط مطالب العثمانيين الغاشمة، وليعيش العراق مستقلاً استقلالاً تاماً"، وعقدت الاجتماعات الشعبية لإظهار موقف الأهالي الرافض للادعاءات العثمانية وشكل الموصليين وفداً من (١٢) عضواً للاتصال باللجنة الدولية، وعرض الآراء الوطنية التي أكدت استعداد العراق للتضحية والفداء بغية الاحتفاظ بولاية الموصل ومقاومة أية قوة تريد قطع الموصل، رأس العراق[٢].

أعادت مشكلة الموصل النشاط السياسي إلى المنطقة مما شجع أهالي الموصل على تأليف الأحزاب السياسية لحشد الرأي العام ليلعب دوره الوطني في الدفاع عن الموصل، ومكافحة الدعايات العثمانية[٣].

تألفت في هذه الفترة عدة أحزاب سياسية، الهدف منها تسوية مشكلة الموصل والدعوة إلى استكمال الاستقلال، وهذه الأحزاب هي :

---

(١) المس بيل، المصدر السابق، ص ٧٨.
(٢) إبراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٤٨.
(٣) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، مجموعة باحثين ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص٦٤٤.

١- حزب الاستقلال الوطني :

تأسس في الموصل في (أيلول ١٩٢٥) ودعا إلى ضم ولاية الموصل إلى العراق ومارس دوراً مؤثراً عند وصول لجنة التحقيق التي أرسلتها عصبة الأمم لغرض الاطلاع على آراء سكان الموصل، وأصدر الحزب جريدة باسم (فتى العراق)[١].

٢- جمعية الدفاع الوطني :

تأسست في (٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥) في الموصل وغايتها هي المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية بكونها عراقية وجزء لا ينفك عن العراق بكل الوسائل المشروعة، واتخاذ ما يمكن من التدابير لتثبيت هذه الغاية بصورة قطعية[٢].

٣- الحزب الوطني العراقي بالموصل :

تأسس في الموصل في أوائل ١٩٢٥، ودعا إلى الوحدة العراقية واستقلال العراق قامت الأحزاب في الموصل بدور كبير في التعريف بحقوق العراق التاريخية والجغرافية في ولاية الموصل، وتوعية الجماهير بأهمية الدفاع عنها، وعندما وصلت اللجنة الدولية إلى الموصل في أوائل عام ١٩٢٥ استقبل الموصليون هذه اللجنة بمظاهرات اشترك فيها أهالي الموصل من مختلف الطبقات، وعقدت الأحزاب السياسية في المدينة التجمعات الجماهيرية الحاشدة ، وأصدرت البيانات والتقارير المفصلة التي توضح بالأدلة والقرائن حق العراق في ولاية الموصل .لقد انتهى نشاط هذه الأحزاب بانتهاء قضية الموصل، وتفرقت صفوفها وانتمى أعضائها إلى

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص ٦٧٢.
(٢) إبراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٥٥.

الأحزاب السياسية البرلمانية التي أجيزت في بغداد، وفتحت لها فروعاً في بعض الألوية (المحافظات) العراقية[١].

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص ٦٧٣.

المبحث الثاني

مشكلة الموصل في الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية

١٩١٦-١٩٢٤

المبحث الثاني

مشكلة الموصل في الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية

(١٩١٦-١٩٢٤)

أولاً: الموصل في اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦:-

عقدت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات دبلوماسية بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا، أما المذكرات التي عينت الحصص البريطانية والفرنسية من الإمبراطورية العثمانية بعد تقسيمها المتفق عليه في لندن في يومي (٩ – ١٦مايس عام ١٩١٦) ، وكان نصيب فرنسا يشمل القسم الأكبر من سوريا وجزء من جنوب الأناضول وولاية الموصل، وكان نصيب بريطانيا يشمل القسم الجنوبي من سوريا والقسم الجنوبي من العراق أي ولايتي بغداد والبصرة[١].

إن هذه المعاهدة مع ما انطوت عليه من مخططات للتقسيم البريطاني والفرنسي للولايات العثمانية السابقة، قد بدأت تنكشف للعلن مثيرة مخاوف لم تهدأ إلا جزئياً بعد الإعلان البريطاني – الفرنسي في تشرين الثاني من عام ١٩١٨ والذي بدا بأنه يعد بمنح تلك الولايات حكماً ذاتياً[٢].

كانت الموصل حسب اتفاقية سايكس – بيكو سنة ١٩١٦ المعقودة بين فرنسا وبريطانيا داخلة في المنطقة التابعة للنفوذ الفرنسي ولكن بعد إعادة النظر في خريطة سايكس – بيكو من قبل فرنسا وبريطانيا تمت الموافقة على أن تتنازل فرنسا عنها فأصبحت الموصل من نصيب بريطانيا وتم هذا التنازل بشكل نهائي في مؤتمر سان ريمو عام (١٩٢٠)[٣].

---

(١) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط٢، مطبعة أسعد ، بغداد، ١٩٦٧، ص٧.
(٢) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٧٤.
(٣) أحمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ، ص٩٥.

عندما وقعت اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦ كانت بريطانيا تفكر في أن تستخدم فرنسا كحاجز بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية ولذلك وافقت على إعطاء ولاية الموصل إلى فرنسا، ولكن بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الأوسط أخذت بريطانيا تفكر في الهيمنة على الشرق الأوسط وعليه أخذت تفكر في ولاية الموصل لإدخالها في هذه الخطة الجديدة لأسباب عديدة فضلاً عن عامل النفط المهم، حيث تحتوي أرض الموصل على كميات هائلة من النفط ، وكانت إمبراطورية الشرق الأوسط هذه أحد أسباب المساومة بين بريطانيا وفرنسا لتبديل اتفاقية سايكس -بيكو غير أن بعض تفاصيل تصميم إمبراطورية الشرق الأوسط فشلت بينما نجح القسم الخاص بولاية الموصل نجاحاً باهراً[١].

وأصبح من الضروري بعد الحرب أن تسوى مشكلة مستقبل المناطق التي فصلت عن الإمبراطورية العثمانية، أما ما يخص السياسة الواجبة الإتباع في العراق فكانت هناك خطط مختلفة للسيطرة البريطانية المباشرة وغير المباشرة، وكانت هناك مشكلة المساحة التي تمتلكها بريطانيا وهل تكون ولاية الموصل من ضمنها وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتم ذلك وكيف يمكن إرضاء فرنسا[٢].

حاول كليمنصو رئيس وزراء فرنسا في (كانون الأول ١٩١٨) ان يقنع دايفيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بالاعتراف باتفاقية سايكس – بيكو من جديد، ولكن دايفيد لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين، وقد وافق كليمنصو على نقل ولاية الموصل إلى منطقة نفوذ بريطانيا على ثلاثة شروط :-

١- أن تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وذلك بتعديل الاتفاقية المعقودة في (١٥ – ١٧مايس ١٩١٦) .

---

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق، ص٦٤٥.
(٢) عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق ، ص١٢٢.

٢- أن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييداً تاماً ضد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- وإذا عمل بنظام الانتداب فيجب أن توضع دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد[١].

لم يدرك كليمنصو في حينه قيمة ما أعطى ولكنه لما أدرك بعد ذلك ان تسليمه ولاية الموصل كان خسارة عظيمة للمصالح الفرنسية قال لويد جورج في (٢٢ مايس ١٩١٩) انه لو كان أدرك قيمة ما تنازل عنه لما فعل[٢].

لقد رأينا كيف ان لويد جورج قد استطاع أن يقنع كليمنصو في شهر كانون الأول عام ١٩١٨ بأن يتنازل عن الموصل إلى بريطانيا، ولو أن معاهدة سايكس – بيكو السرية كانت قد أعطتها إلى فرنسا، لقد كان هذا التغيير بالأحرى متوقعاً، ذلك لأن بريطانيا كانت تسيطر سيطرة تامة على العراق والموصل، في حين أن فرنسا كانت تحتاج إلى أن تظهر حسن نيتها، كي توطد أقدامها في سوريا[٣].

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى ،أوزارها، وأراد المنتصرون توزيع التركة العثمانية، وإجبار الأتراك على التنازل عن الأراضي التي وقعت تحت سيطرتهم ومن خلال اجتماعات مكثفة توصلوا إلى صيغة معاهدة سميت معاهدة سيفر[٤].

---

(١) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٨.
(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق ، ص٦٤٥.
(٣) عبد الرحمن البزاز ، المصدر السابق ، ص١٢٣.
(٤) هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ط٢، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٢٥٠.

ثانياً : معاهدة سيفر ومشكلة الموصل :

وقعت هذه المعاهدة في ١٠ آب من العام ١٩٢٠ في مدينة سيفر القريبة من باريس بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وجيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى، وقد تألفت هذه المعاهدة من ثلاثة عشر باباً وأربعمائة وثلاثة وثلاثين بنداً أعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر باريس واعترفت الدولة العثمانية في معاهدة سيفر في ١٠ / آب ١٩٢٠ بالانتدابات الفرنسية والبريطانية على الأراضي التي كانت تحت حكمها في العراق وسوريا وفلسطين[١].

وأعطت هذه المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب، بموجب المادة ٩٤ وضع العراق تحت الانتداب وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، ونصت المادة نفسها على تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود التركية العراقية الموصوف في المادة السابعة والعشرين من المعاهدة وهذا الخط يمتد شرقاً مع الحدود التركية السورية حتى نقطة على خط الحدود الشمالية لولاية الموصل ومنها شرقاً حتى نقطة التقاء الحدود التركية الإيرانية، ويعدل خط الحدود الشمالي لولاية الموصل بحيث يمر جنوب العمادية، ونصت المادة نفسها على أن الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الأخرى وتختار الدولة المنتدبة عليه[٢].

وتنازلت تركيا في معاهدة سيفر في عام (١٩٢٠) عن العراق بأجمعه بما فيه ولاية الموصل بموجب الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين واعترفت باستقلال سوريا والعراق تحت الانتداب بموجب المادة الرابعة والتسعين، لكن هذه المعاهدة لم تنفذ بل الغيت نتيجة حركات مصطفى كمال وانتصاراته[٣].

---

(١) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٦.
(٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص١٢.
(٣) متي عقراوي ، العراق الحديث ، ترجمة : مجيد خدوري ، مطبعة العهد ، بغداد، ١٩٣٦، ص٥٤.

إن عدم إبرام تركيا لهذه المعاهدة لم يغير موقف الحلفاء من سوريا والعراق وقد استمرت بريطانيا العظمى وفرنسا في وضع خططهما موضع التنفيذ في هذين البلدين كما لو كانا فصلا من تركيا بصورة شرعية[١].

كان لهذه المعاهدة تأثير كبير في الشعب التركي إلى الحد الذي وصفت هذه الاتفاقية" بأنها الضربة القاضية للدولة العثمانية، وبأنه لو تم تنفيذها لتحولت تركيا إلى دولة صغيرة مكونة من استانبول وبعض الأجزاء الشمالية من الأناضول[٢].

وحينئذ عقد مؤتمرات في لوزان في عامي ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ لإجراء مفاوضات الصلح من جديد مع تركيا[٣].

ثالثاً : مشكلة الموصل في مؤتمري لوزان

اولاً: مؤتمر لوزان الأول :

في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٢ أرسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا دعوة من اجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) إلى حكومات الولايات المتحدة واليابان ورومانيا ويوغسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة ودعيت روسيا وبلغاريا إلى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضايق، أما الولايات المتحدة فقد رفضت الاشتراك في المؤتمر لأنها لم تكن قد أعلنت الحرب على تركيا ولكنها أرسلت مراقبين عنها، وفي خلال فترة إصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة أنقرة، الحكومة الوحيدة الممثلة، أما الحكومة العراقية فلم تُدع لحضور المؤتمر واستثنيت منه، ومع ذلك فقد أرسلت إلى لوزان جعفر العسكري وزير الدفاع

---

(١) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص١٣.
(٢) خضير مظلوم فرحان البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، ط١، دار الضياء للطباعة والتصميم ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص١٨٥،
(٣) متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص٥٤.

وتوفيق السويدي أحد موظفي وزارة العدل لموافاة حكومتهما بأخبار مشكلة الموصل[١].

عقد هذا المؤتمر من أجل بحث المشاكل اليونانية – التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركية الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر التي لم تبرمها تركيا ولا الحلفاء، وكان من بين مواد جدول أعماله حل مشكلة الموصل[٢].

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٢ ، وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الأمريكيين ريتشارد جايلد سفير أمريكا في ايطاليا، وفي مساء (٢٦ تشرين الثاني١٩٢٢) رجا عصمت باشا اللورد كرزن تأجيل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل إلى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما، ثم تبادلا وجهات نظرهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الأول و ٣١ منه وهذه المذكرات احتوت حجج الطرفين عن أسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو إعطائها إلى تركيا لأسباب عنصرية وسياسية وجغرافية واقتصادية وعسكرية[٣]

فلقد ادعى اللورد كرزن بأن قضية الموصل كانت بصفة رئيسة، من الأمور التي تقر خط الحدود، وكان عصمت باشا يرى ان هذه القضية بشكل أساسي من القضايا التي تخص ولاية الموصل برمتها ، وحيث ان هدنة مودروس التي أعلنت في اليوم الثلاثين من شهر تشرين الأول عام (١٩١٨) ، كانت قد حددت خطاً كان ينبغي احترامه أثناء المفاوضات إلا أن القوات البريطانية قد تحركت إلى داخل حدود

---

(١) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٢٨.
(٢) جورج لتشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٦٤، ج١، ص١٤٠
(٣) محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٦٢، ج١، ص٥٩٨.

الموصل فيما وراء ذلك الخط ، مبررة تصرفاتها تلك بالاستناد إلى أحكام الهدنة التي تسمح باحتلال مثل تلك النقاط خارج ذلك الخط، ضرورياً لأسباب استراتيجية[١].

كان عمل بريطانيا يقوم على أساس أن قضية الموصل، كانت واحدة من قضايا تقرير الحدود التي استخدمت بمثابة أساس لمعارضة البريطانيين، لإجراء استفتاء لتحقيق مثل تلك التسوية التقنية، في حين كان كفاح تركيا يستند إلى أساس ان القضية كانت واحدة بالنسبة إلى من ستكون له ولاية الموصل برمتها ، كما تستخدم أساساً للمطالب التركية الداعية إلى إجراء استفتاء بالانسجام مع المبدأ الذي يقول بأنه يجب أن يكن للشعب صوته في تقرير مصيره السياسي، وان مبدأ الاستفتاء في الواقع فكرة غريبة حقاً، وقد واجهت بريطانيا في معارضة هذا المبدأ شيئاً من التعقيد، وفضلاً عن ذلك فان الاستفتاء قد أخفق أيضاً في أحوال كثيرة حديثة وقد ينتج عنه إراقة الدماء، يضاف إلى هذا ان الأكراد والعرب الذين يعنيهم الأمر لم يطلبوا إجراء استفتاء، وقد أوضح عصمت باشا بهذه المناسبة يقول انه في الوقت الذي يقوم فيه الاستفتاء المزعوم بالنسبة إلى الأمير (فيصل) فأنه على الرغم من كل الضغوط التي تمت ممارستها على السكان لم تشارك في التصويت سوى الأقليات من مدينة الموصل، ولذلك فان مثل هذا الاستفتاء لا يمثل رغبات الشعب[٢].

أما اللورد كرزن فانه أشار تكراراً إلى التزامات بريطانيا إزاء العرب، الذين وعدوا في مناسبات مختلفة، بأنهم في حالة انتصار الحلفاء لم يعودوا ليخضعوا ثانية للأتراك وان هذا الوعد سوف يطبق بالطبع على أجزاء من الولاية وعلى الأخص مدينة الموصل نفسها، وكذلك أبدى وزير الخارجية البريطاني هو الآخر إشارة مكررة عن التزامات البريطانيين طبقاً لمبدأ الانتداب، فأوضح بأن الانتداب الذي قبل به تحت إشراف عصبة الأمم، إنما يشمل الموصل أيضاً، ويجب أن يلاحظ هنا بأن المجلس الأعلى وليس العصبة هو الذي خصص الانتداب لبريطانيا في مؤتمر سان

---

(١) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص٢٧٨.
(٢) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص٢٧٩.

ريمو في نيسان (١٩٢٠)[١]، وان مسودة الانتداب التي صيغت من قبل عصبة الأمم ذاتها لم تقبل العصبة بها، إلا أن عصمت باشا أشار إلى أن تركيا لا علم لها بأن الانتداب قد خصت به بريطانيا، وذكر اللورد كرزن بان المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم قم تم خرقها، بفرضها هذا الانتداب دون السماح للشعوب بأن تعبر بنفسها عن قضيتها، بعد ذلك تقدم كرزن بفكرة (حق الفتح) وأشار أن تركيا قد هزمت وغدت بريطانيا الآن تسيطر سيطرة تامة على العراق والموصل منذ أربع سنوات، ولكن عصمت رد على ذلك ببرهان ليبرالي قال فيه ان حق الفتح الذي أثير ليكون مبرراً لاحتلال العراق والموصل من قبل بريطانيا، ليست له صفة شرعية في القرن الحالي وفشل مؤتمر لوزان الأول في (٤ شباط ١٩٢٣) ، لرفض الحكومة التركية قبول مشروع معاهدة الصلح، وقد سافر الوفد التركي إلى أنقرة يوم ٧ شباط على أمل أن يعود المؤتمر إلى الانعقاد حين يعود ،عصمت، وفي خلال ذلك تبقى هدنة مودانيا نافذة[٢].

ثانياً: مؤتمر لوزان الثاني :-

رفض المجلس الوطني الكبير مشروع معاهدة الصلح في (٦ آذار ١٩٢٣) لمخالفته الميثاق الوطني ولكنه خول الحكومة التركية إعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء، وقد كان من بين توصياته تأجيل تسوية مشكلة الموصل لفترة معينة، وكان عصمت اينونو في ٨ آذار قد أرسل اقتراحات تركيا إلى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر، ومن هذه المقترحات كان نص المادة الثالثة ينص على ان يضم البحر الأبيض المتوسط إلى حدود إيران، ويعين خط الحدود التركية مع العراق بترتيب ودي يعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة،

---

(١) علي صبيح ، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩، ط١، دار المنهل اللبناني ، مكتبة رأس النبع ، بيروت ، ص٦٨.
(٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٣٦.

وفي أول نيسان أخبر الحلفاء حكومة أنقرة عن رغبتهم في بحث تلك المقترحات وفي (٢٣ نيسان) افتتح مؤتمر لوزان الثاني[١].

وأنتخب رئيس الوفد البريطاني السير هوراس رمبولد رئيساً للجنة الأولى، وفي٢ نيسان أشار السير هوراس في اجتماع كامل إلى المادة الثانية من المقترحات التركية المقابلة وإلى البيان البريطاني الصادر في (٤ شباط ١٩٢٣) ، وصرح بأن البيان يعتمد على التعهد المتبادل بالاحتفاظ بالحالة الراهنة خلال فترة الاثني عشر شهراً المقترحة، وفي حزيران أعلن السير هوراس انه يستحيل على الوفد البريطاني قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة من الاقتراحات التركية المقابلة، وسأل عصمت باشا إذا كان يستطيع الإجابة على الاقتراح البريطاني الجديد حول المدة التي يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى، فأجاب عصمت بأنه ليس في وضع يسمح له بإعطاء الجواب[٢].

وفي ٢٦ حزيران أعلن السير هوراس ان الوفدين البريطاني والتركي قد اتفقا على أن يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح، وقد وافق عصمت اينونو على النص المقترح[٣].

رابعاً : مشكلة الموصل في معاهدة لوزان :

وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا في لوزان يوم (٢٤ تموز ١٩٢٣) وقد أمضتها بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا وتركيا، وكان لبعض موادها علاقة بمشكلة الموصل فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن قضية الموصل ستكون موضوع مفاوضات ودية بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر من تاريخ تصديق المعاهدة فان لم يتم الاتفاق

(١) علي صبيح ، المصدر السابق ، ص٦٩.
(٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٣٧.
(٣) متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص٥٥.

ستعرض القضية إلى مجلس عصبة الأمم وبالفعل جرت مفاوضات بين تركيا وبريطانيا في استانبول في ربيع عام ١٩٢٤بشأن الموصل ومشكلات الحدود بين العراق وتركيا ولكن لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن مشكلة الموصل[١].

خامساً : مشكلة الموصل في مؤتمر القسطنطينية :

افتتح مؤتمر القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ ، وقد رأس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير ورأس الوفد البريطاني السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق، وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراقي بصفة مستشار ، وفي اجتماع صباح يوم ١٩ مايس اتفق رئيسا الوفدين على أصول العمل في المؤتمر، كما كرر فتحي بك في اجتماع المساء الحجج التركية – العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بالموصل وأكد أهمية استفتاء الاهلين لأجل معرفة رغبات سكان ولاية الموصل، وبين الحاجة إلى سلام دائم بين الطرفين، وقد عقد اجتماع آخر لمؤتمر القسطنطينية في (٥ حزيران ١٩٢٤) واستشهد فتحي بك بدائرة المعارف البريطانية في تعريفها العراق لأجل تأييد وجهة نظره وأكد على بقاء ولاية الموصل جزء من تركيا إلى حين توصل الطرفان إلى اتفاق حول تعيين الحدود وذلك ان البريطانيين بمطالبتهم اقتطاع أراضي تركية من ولاية حكاري أثاروا مشكلة جديدة لمشروع معاهدة لوزان وإذا أصرت الحكومة البريطانية على هذا الطلب فانه يؤدي إلى فشل المؤتمر، وأكد ان الطلب الذي تتقدم به نيابة عن العراق أمام مجلس عصبة الأمم يناقض المادة الثالثة من المعاهدة، وان إصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل عن العراق يناقض اتفاقية سايكس (١٩١٦) التي أعطت الموصل الى فرنسا[٢].

وأجاب السير برسي كوكس أن تلك الاتفاقية عقدت بين بريطانيا وفرنسا عندما كانت روسيا حليفتهما، وان بريطانيا لم ترغب في مجاورة روسيا، وختم كوكس

---

(١) احمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ، ص٩٦.
(٢) محمد فاتح عقيل ، المصدر السابق ، ص١٤٣.

كلامه بتأكيده ان خط الحدود الشمالي لولاية الموصل لم يحدد أبداً بل كان دائم التغير لأنه لم يكن حداً فاصلاً بين دولتين مستقلتين وأجاب فتحي بك بأنه لا يستطيع قبول آراء السير برسي كوكس وعلى هذا فقد أخبر الممثل البريطاني فتحي بك انه بسبب رفضه مقترحاته ووفقا لتعليماته يجد نفسه مضطراً لإنهاء المفاوضات والرجوع إلى لندن[١].

بقيت مشكلة الموصل معلقة في الاجتماعات والمؤتمرات كمؤتمرات لوزان والمعاهدات، كمعاهدة سيفر في آب/أغسطس ١٩٢٠ ، ومعاهدة لوزان في ١٩٢٣ بين الحلفاء وتركيا[٢].

كان من المستحيل إمكانية التوصل إلى اتفاق من قبل كل من الحكومة التركية والبريطانية، وفضلاً عن ذلك فان السير برسي كوكس الذي كان يمثل بريطانيا قد دعا فتحي بك الذي يمثل تركيا إلى إحالة القضية، وفقاً لنصوص المعاهدة إلى عصبة الأمم، ولما لم يستطع الممثل التركي أن يوافق على هذا الطلب فقد أعلن السير برسي كوكس بأن بريطانيا سوف تنقل القضية إلى عصبة الأمم[٣].

طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة في (٦ آب ١٩٢٤) وضع قضية الحدود العراقية التركية في جدول أعمال العصبة القادم، واقترح المندوب البريطاني أن يعين مجلس العصبة لجنة من أشخاص محايدين لتسوية المشكلة، مع قضية الوثائق والأدلة الضرورية لها، وأعلن المندوب ان الحكومة البريطانية تعتبر المجلس حكماً، وترضى بحكمه مقدماً، وتعتبر نفسها ملزمة بقراره[٤].

---

(١) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٤٤.
(٢) عزيز قادر القمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق ، ط١، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٩، ص٧٥.
(٣) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص٢٩٧.
(٤) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٧.

المبحث الثالث

التسوية النهائية لمشكلة الموصل

المبحث الثالث

التسوية النهائية لمشكلة الموصل

أولاً : **عرض مشكلة الموصل على عصبة الأمم** :-

بدأ مجلس عصبة الأمم في جلسته الثلاثين، التي عقدت في (٢٠ أيلول ١٩٢٤) مناقشاته حول قضية الموصل بعد أن قدمت كل من الحكومتين المتخاصمتين التركية والبريطانية مذكرات واسعة حول القضية، وكانت محاولات الدولتين تختلف قليلاً عن تلك المحاولات التي طرحت في مؤتمر لوزان فبريطانيا ما تزال تلح على إجراء تخطيط للحدود، في حين كانت تركيا تطالب بضم كل ولاية الموصل إليها[١].

بعد مناقشات طويلة جرت في مجلس عصبة الأمم بين المندوب التركي (فتحي بك) الذي كان رئيساً للمجلس الوطني الكبير، والمندوب البريطاني (بارمور) ممثل بريطانيا في مجلس عصبة الأمم، تم الاتفاق على قبول رأي المندوب البريطاني في إيفاد لجنة خاصة لدرس وضعية الحدود وتقديم تقريرها للمجلس وعلى ذلك قرر المجلس بالإجماع تعيين هذه اللجنة على شرط أن يوافق على ذلك الممثل التركي والممثل البريطاني[٢].

ثانياً : **تشكيل لجنة دولية للتحقيق في مشكلة الموصل** :

قرر مجلس عصبة الأمم في (٣٠ أيلول ١٩٢٤) تشكيل لجنة خاصة وإرسالها إلى المنطقة لجمع المعلومات ودراسة الوثائق وتقصي الحقائق ومن ثم رفع تقرير شامل عن نتائج التحقيق وتقديمه إلى المجلس[٣].

---

(١) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص٢٩٩.
(٢) احمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ، ص٩٦.
(٣) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠) ، ترجمة : سليم طه التكريتي، ط١، مطبعة الفجر، بغداد ، ١٩٨٨، ج١، ص٢٩٨.

تألفت لجنة الوصل من كل من السيد دي فرسن وهو دبلوماسي سويدي، اختير رئيساً لها، وعضوية الكونت تالكي وهو رئيس وزراء سابق من هنغاريا، ومن القانونيين والجغرافيين الممتازين، والعقيد باولس وهو ضابط متقاعد من الجيش البلجيكي[١].

خط بروكسل :

أعلن فتحي بك في اجتماع المجلس في (٢٠ أيلول ١٩٢٤) أن حكومته أرسلت مذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية عن بعض الحوادث التي وقعت على خط الحدود والتي نقضت الحالة الراهنة وانه مسلم نسخة من المذكرة إلى السكرتير العام، وقد نصت المذكرة على أن الطائرات البريطانية عبرت خط الحدود في ٩، ١٢، ١٤ أيلول وفتحت نيران رشاشاتها وألقت قنابل ، وأدى هذا الحادث إلى قتل ثلاثة أشخاص وجرح اثني عشر[٢].

قرأ اللورد بارمور وفي اجتماع المجلس في ٣٠ أيلول المذكرة البريطانية التي أرسلت إلى الحكومة التركية طالبت تطبيق المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة التي تبحث في تهديد حسن التفاهم بين الأمم وقد ذكرت أن دورية جوية بريطانية اكتشفت قوات صغيرة معادية جنوبي خط الحدود وان هذه الدورية أرجعت الغزاة عبر الحدود برشاشاتها من الجو وقد سببت بعض الإصابات، وختمت المذكرة بالتطرق إلى حوادث صغيرة وهروب جماعة من المسيحيين الاثوريين ورجال القبائل العراقية من خط الحدود إلى العمادية، وفي الاجتماع نفسه قدم المندوب التركي إلى المجلس مذكرة ذكرت انه بين١٧ – ٢٢ أيلول حدثت هجمات قامت بها الطائرات البريطانية وسببت وفاة بعض الجنود الأتراك وجرح آخرين[٣].

وعندما تدهور الوضع على الحدود العراقية التركية، عقد اجتماع طارئ لمجلس العصبة في بروكسل يوم ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٤ استعرض فيه ممثلا بريطانيا

---

(١) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص٢٩٩.
(٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٥٥.
(٣) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٧.

وتركيا الحوادث الحدودية، واقترح المجلس برسم خط للحدود، يمثل الحد الأقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله، وأن يحترمه الطرفان عسكرياً وإدارياً، قبل قرار المجلس النهائي، ووافق الطرفان على خط الحدود الذي أصبح يعرف بخط بروكسل[١].

واجتمع أعضاء اللجنة في جنيف يوم (١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤) وانتخب أي أف فرسن الوزير السويدي في بوخارست رئيساً ، وخصصت اللجنة بضعة أيام للتعرف على الوثائق التي أعدتها سكرتارية عصبة الأمم والتي تخص الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية[٢]. ثم رأت من الضروري أن تذهب إلى المنطقة نفسها لإنجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محلياً وأدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق التي تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية، فأرسلت اللجنة قائمة أسئلة من جنيف إلى كلتا الحكومتين وذهبت إلى لندن وأنقرة للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها إلى المنطقة[٣].

وصلت اللجنة إلى لندن في أواخر (تشرين الثاني ١٩٢٤)، أما تركيا فوصلتها في بداية عام (١٩٢٥)، وطلبت من الحكومتين أثناء زيارتها لهما تعيين مساعدين يرافقون اللجنة في عملها، فعينت الحكومة البريطانية ارايف جاردن ورافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات والأشغال كممثل للحكومة العراقية، وعينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد ورافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك كخبراء[٤].

بعد أن زارت اللجنة اسطنبول ولندن وصلت إلى بغداد في النصف من شهر (كانون الثاني عام ١٩٢٥)، ومن ثم انضمت إليها سكرتاريتها، ومساعديها من كلا

---

(١) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٨.
(٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٥٩.
(٣) احمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ، ص٩٧.
(٤) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٦٠.

الجانبين، وبقيت اللجنة في بغداد حتى ٢٦ كانون الثاني، وزارت خلال فترة إقامتها عدد من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم، وقابلت كل الشخصيات البارزة في بغداد ووزراء وموظفي الحكومة وممثلي جميع الطبقات والطوائف وزارت الأسواق ومخازن الحبوب والأخشاب في المراكز التجارية لأجل الحصول على فكرة عن التجارة بين بغداد وضواحيها والمناطق الشمالية، ودرست اللجنة إحصائيات الكمارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب للتأكد من الأوضاع الاقتصادية بين ولايتا بغداد والموصل[١].

ورأى رئيس اللجنة الأممية أن يتوسع بعض التوسع في التحقيق، فأوفد الكونت تيلكي إلى لواء أربيل والكولونيل بولص إلى لواء كركوك لهذا الغرض، وفي ٢٥ شباط انتقلت اللجنة برمتها إلى كركوك ثم سافرت إلى السليمانية لمواصلة التحقيق في هذا الجزء من المنطقة المتنازع عليها وكان الحسني يرافقها طوال هذه الفترة وفي ٨ آذار عادوا إلى الموصل[٢].

وصلت اللجنة إلى الموصل في (٨ آذار ١٩٢٥) ووجدت جميع آثار الرقابة قد اختفت لذلك تابعت تحقيقها في المنطقة، ثم سافرت بعدها إلى زاخو ودهوك والعمادية وقامت اللجنة بالعمل نفسه، ولم تقصر اللجنة تحقيقها على النواحي السياسية، فقد درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارة و درست كذلك القضايا العنصرية والجيولوجية وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية، وفي نهاية آذار ١٩٢٥رجعت اللجنة إلى مدينة الموصل وقضت بضعة أيام في تنسيق المعلومات التي جمعتها، ثم سافرت إلى جنيف، واجتمعت اللجنة هناك في يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة مسودة التقرير[٣].

---

(١) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص٢٥٢.
(٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٦١.
(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٦، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٢، ج١، ص٢٧١.

ثالثاً : **عرض تقرير اللجنة على عصبة الأمم** :

وضعت لجنة التحقيق تقريرها في (١٦ تموز ١٩٢٥) في (١١٣) صفحة من القطع الكبير، وألحقت به إحدى عشر خارطة، تناول دراسة الحجج الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، وجاء فيه ان عواطف مكان الموصل كانت إلى جانب العراق وأوصت اللجنة بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق[١].

ومن أهم الحجج والاستنتاجات العامة التي وردت في تقرير اللجنة بشأن أحقية العراق بالموصل هي :

الاستنتاجات الجغرافية : أن خط بروكسل صالح ويشبه الخط الذي كانت قد اقترحته الحكومة البريطانية الذي اقترحت بريطانيا بموجبه ضم المنطقة التي يسكنها الاثوريين إلى العراق.

الاستنتاجات القومية : أن المنطقة المتنازع عليها يقطنها عرب وأكراد ومسيحيون وأتراك وايزيديون ويهود، وما يلاحظ أن الأكراد والعرب هما العنصران الوحيدان اللذان يقطنان مناطق واسعة من هذه الأراضي بجماهير كبيرة متجمعة، أما المسيحيون فمبعثرون في هذه المناطق وان أكثريتهم تقطن المناطق الواقعة شمالي الموصل، ومن مجموع نفوس الأكراد الذين يقدرون بثلاثة ملايين نسمة يقطن نحو مليون ونصف المليون منهم في تركيا وسبعمائة ألف في إيران وخمسمائة ألف في المنطقة المتنازع عليها وهناك عد ضئيل منهم في سوريا، أما عدد الذين يقطنون جنوب ولاية الموصل فلا يعتد به[٢].

---

(١) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٨.
(٢) احمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ، ص٩٨.

الاستنتاجات التاريخية : مما لا جدال فيه أن المنطقة المتنازع عليها قد خضعت للحكم التركي عصوراً عديدة إلا ان باشوات بغداد باشروا هذا الحكم مدة طويلة.

الاستنتاجات الاقتصادية: إن الاعتبارات الاقتصادية ترجح كفة اتحاد الأراضي المتنازع عليها مع العراق ولو أن المناطق الجبلية الواقعة شمل خط بروكسل يمكن فصلها منهُ بدون عناء كبير وإذا وجد من الضروري اختيار خط آخر للحدود في منطقة تقع جنوب الحدود المقترحة بمسافة يكون من الضروري إبقاء وسط مجرى نهر ديالى في العراق إذ لا غنى للحكومة العراقية عن تنظيم مشاريع الري في بلادها[١].

٥ - **الاستنتاجات العسكرية** : أن خط الحدود الذي اقترحته بريطانيا مناسب جداً وكذلك فان خط بروكسل لا يقل أهمية عنه أما خط الحدود الذي اقترحه الأتراك فانه مناسب ما عدا القسم الشرقي منه.

٦- **الاستنتاجات السياسية** : تعتبر المنطقة المتنازع عليها من أملاك الحكومة التركية إلى أن تتنازل عنها ولا حق للعراق في هذه الأراضي سواء كان ذلك بحجة الفتح أو بأي حق قانوني آخر وإنما يمكنه تقديم بيانات معنوية تشير الى انه ما دامت الحكومة العراقية قد تشكلت فيه يجب ان يكون وضع أراضيه مما يساعد على نموهُ وتقدمه[٢].

---

(١) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٩.
(٢) احمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ، ص٩٩.

الاستنتاجات النهائية

لو نظرنا في المسألة كلها معتبرين في ذلك مصالح الأهلين الذين يخصهم الأمر، فمن رأي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها، وأن اللجنة استناداً على هذه البواعث، وتقديرها كل حقيقة من الحقائق التي ذكرتها، ترى أن هنالك حججـــاً مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقة من جنوبي خط بروكسل بالعراق، ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور ، مع كل التحفظات المذكورة على أن تراعي الشروط الآتية:-

١- يجب أن تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة.

٢- يجب مراعاة رغبات الأكراد فيما يخص تعيين موظفين أكراد الإدارة مملكتهم وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الأمور[١].

أرسلت هذه التوصيات من قبل أعضاء لجنة التحقيق إلى مجلس عصبة الأمم في تموز ١٩٢٥، وفي أب من العام نفسه الذي أعقب نشر توصيات اللجنة، بوشر بإعداد الآراء العامة والرسمية في القضية، وسرعان ما غدا واضحاً بأن البريطانيين يريدون تحديد فترة الانتداب، وأن الأتراك يعارضون تلك الحركة، وأما مجلس عصبة الأمم الذي عقد جلسته في (٣ أيلول ١٩٢٥)، أتهم (رشدي بيك) بريطانيا بأنها كانت تقدم ادعاءاتها ضد تركيا من وقت لآخر، ابتداء بمعاهدة سايكس – بيكو السرية التي عقدت في عام (١٩١٦)[٢].

ورفض رشدي بك في النهاية أن يلتزم بالتعهد الذي قدمه (فتحي بك) في أن يوافق مسبقاً على قرار مجلس عصبة الأمم، ومن ثم أخذ موقفاً آخر اتجاهها بأنها لم تكن مؤهلة لضم ولاية الموصل إلى العراق على شرط أن تحدد مدة لانتداب بخمس

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٠.
(٢) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص٣٢٤.

وعشرين سنة وذلك لأن تركيا لم تعترف بنظام الانتداب إطلاقاً، وأنها رفضت بصفة بأن تقبل المواد (٩٤–٩٩) من معاهدة سيفر فيما يخص الانتداب، وإن معاهدة لوزان لم تلمح إلى الانتداب بأية صورة كانت[١].

كان رشدي بك يرى بأن عصبة الأمم في هذه الحالة تبدو وكأنها مشتكية وليست وسيطاً، وان على مجلس عصبة الأمم أن يحصر دراسة القضية المطروحة أمامه ضمن حدود المعاهدات القائمة أم المستر (المري) الذي كن يمثل بريطانيا فانه كان يرى أن مهمة مجلس العصبة كانت مهمة من يريد أن يصدر قراراً حاسماً يقوم على أساس المؤهلات الواسعة للقضية، ولكن رشدي بك كان يرى أن الإجراء الوحيد المحتمل هو التوصل إلى حل برضا الطرفين عن طريق الدوائر الجيدة لمجلس عصبة الأمم وليس بقرار يُعطى من قبل المجلس من دون رضا الطرفين وتأييداً لهذه النتيجة، ذكر المجلس بيان اللورد كرزن في لوزان في (٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣) حيث قال أن قرار مجلس العصبة التي تمثل فيه تركيا سيكون إجماعياً ولذلك فلن يتوصل إلى قرار بدون موافقتها[٢].

شرع مجلس عصبة الأمم في أيلول (١٩٢٥) في بحث تقرير لجنة الحدود وقرر في١٧ من الشهر نفسه أن يستوضح من محكمة لاهاي الدولية رأيها عن نوع القرار الذي يجب أن يتخذه أو يصدره بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وهل يكون ذلك حكماً و توصية أو توسطاً بسيطاً، وهل يكون القرار بإجماع الآراء أو يجوز إصداره بأغلبية الأصوات وهل يمكن أن يشترك الطرفان ذوا الشأن بالتصويت[٣].

أعلنت المحكمة أن الظروف لا تمنعها من إعطاء الرأي المطلوب، فقد أصدرت في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني، حكماً يعلن بأن القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة في القضية سيكون قراراً قطعياً وملزماً، وان ذلك القرار

---

(١) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص٣٢٥.
(٢) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص١٦٠.
(٣)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٢.

سوف يقرر بصفة محدودة حدود ولاية الموصل على شرط أن يكون ذلك بإجماع الآراء ماعدا أصوات الفريقين المهتمين بالنزاع[١].

رابعاً : قرار عصبة الأمم بشأن مشكلة الموصل:

اجتمع مجلس العصبة الدراسة تقرير اللجنة، فقرر في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ ما يلي:

١- أن تكون الحدود بين العراق وتركيا كما جاءت في قرار (٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤) .

٢- المجلس يدعو الحكومة البريطانية إلى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب لمدة ٢٥ سنة.

٣- تدعى الحكومة البريطانية – بصفتها المنتدية – إلى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للأكراد من أهالي العراق، التعهدات المتعلقة بالإدارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الأخيرة.

٤- تدعى الحكومة البريطانية – بصفتها المنتدبة – لتعمل على قدر الإمكان، وفقاً للاقتراحات الأخرى التي أوصت بها لجنة التحقيق بخصوص التدابير التي يحتمل أنها تؤمن السلام، وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية، وكذلك بخصوص التدابير التجارية التي أشير إليها في التوصيات الخاصة من تقرير اللجنة[٢].

قوبل قرار مجلس العصبة بالابتهاج والسرور في العراق، مع التحفظ على الفقرة الثانية التي أوصت باستمرار الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة، واستناداً لتلك الفقرة بدأت على الفور المفاوضات بين العراق وبريطانيا لعقد معاهدة بينهما وتحديد مدتها حسبما جاء في قرار مجلس العصبة ، وقد وقعت المعاهدة الجديدة من قبل مجلس

---

(١) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص٢٥٤.
(٢)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٢.

الوزراء العراقي في (١٣ كانون الثاني ١٩٢٦) وقدمت إلى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا، وقد اعترفت تركيا ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق، ثم وقعت معاهدة بريطانية – تركية – عراقية في ٥ حزيران ١٩٢٦[١].

وفي اليوم (الثامن عشر من شهر تموز ١٩٢٦) صادقت الجمهورية التركية على معاهدة ١٩٢٦، ثم وفقاً لها القبول بخط بروكسل خطاً للحدود بين العراق وتركيا، كذلك تم تأليف لجنة حدود دائمة لتطبيق سياسة حسن العلاقات تحل محل خط الحدود المحايد وفي ذات الوقت تعهد العراق بأن يدفع إلى جارته، ولمدة خمس وعشرين سنة، العشر من مجموع ما يحصل عليه من عوائد النفط، إذا ما تم العثور على منابع للنفط في الموصل وبذلك وصلت قضية الموصل مرحلتها النهائية[٢].

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٢.
(٢) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق ، ص٢٥٦.

الـــخـــاتـــمـــة

الخاتمـــــــــــة

من خلال البحث توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

- ظهرت مشكلة الموصل مع الاحتلال البريطاني للعراق وكنتيجة لهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.
- كان للمعاهدات الدولية التي عقدت في عشرينيات القرن العشرين دور بارز في تطورات مشكلة الموصل.
- كانت الموصل بموجب اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦ من حصة فرنسا غير أن حدوث الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ وانسحاب الحكومة الروسية الجديدة من حلبة الصراع الاستعماري دفع بريطانيا لمساومة فرنسا والحصول على الموصل.
- ساهمت معاهدة لوزان الأولى والثانية في تقريب وجهات النظر بين تركيا من جهة وبريطانيا من جهة أخرى.
- لاحظنا إصرار بريطانيا على جعل الموصل في داخل الحدود العراقية لوجود كميات هائلة من النفط ولموقعها الجغرافي المهم.
- استخدمت بريطانية مشكلة الموصل للضغط على الحكومات العراقية من أجل توقيع معاهدات ثنائية خدمة لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في العراق.
- أحيلت مشكلة الموصل على مجلس عصبة الأمم وبجهود بريطانيا وقرر المجلس تشكيل لجنة لتقصي الحقائق.
- بعد قراءة تقرير لجنة تقصي الحقائق قرر مجلس عصبة الأمم بقاء الموصل ضمن الحدود العراقية.
- كان للرأي العام العراقي دور بارز في الوقوف إلى جانب حكومته للمطالبة بضم الموصل للعراق.

المصادر

قائمة المصادر

١	إبراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٨٩.
٢	احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢ – ١٩٣٢)، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠.
٣	تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، ط١ ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
٤	جورج لتشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٦٤.
٥	خضير مظلوم فرحان البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، ط١، دار الضياء للطباعة والتصميم ، بغداد ، ٢٠٠٩.
٦	زكي صالح، دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرسالة، بغداد، ١٩٥٣.
٧	ستيقن همسلي لونكريك ، العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠) ، ترجمة : سليم طه التكريتي، ط١، مطبعة الفجر، بغداد ، ١٩٨٨.
٨	سليم حسين ياسين، محاضرات غير مطبوعة القيت على طلبة المرحلة الثالثة في قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، السنة الدراسية ٢٠١٢ – ٢٠١٣.
٩	شكري محمود نديم ، حرب العراق (١٩١٤- ١٩١٨)، ط٥، بغداد ، ١٩٦٦.
١٠	عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال الى الاستقلال ،ط٣، مطبعة العاني ، بغداد .
١١	عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٦، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٢.
١٢	ـــــــــــ ، تاريخ العراق السياسي، ط٦، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩.
١٣	عزيز قادر القمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق ، ط١، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٩.
١٤	علي صبيح ، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩، ط١، دار المنهل اللبناني ، مكتبة رأس النبع ، بيروت .
١٥	عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، مجموعة باحثين ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢.

١٦	فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط٢، مطبعة أسعد ، بغداد، ١٩٦٧.
١٧	متي عقراوي ، العراق الحديث ، ترجمة : مجيد خدوري ، مطبعة العهد ، بغداد، ١٩٣٦.
١٨	محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، بيروت ، ١٩٢٥، مج١.
١٩	محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٦٢.
٢٠	المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط ، ط١، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٤٩.
٢١	مصطفى عبد القادر النجار، العراق في التاريخ عهد الانتداب ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٣.
٢٢	هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ط٢، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.